المساعدات الألمانية لإسرائيل

نشرت صحيفة (فرانكفورتر آلجماينه) الألمانية الغربية في عددها الصادر يوم السبت ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٤م مقالاً بعنوان : (بلوغ المساعدات الألمانية لإسرائيل مليارى مارك) ، جاء فيه :

يبدو أن الحكومة الاتحادية تنوي أن تقدم إلى إسرائيل في العام المقبل مساعدات برؤوس الأموال بـــنفس الحجـــم المعتاد منذ عام ١٩٧١م إلى الآن ، وهو ما يعادل حوالي ١٤٠ مليون مارك سنويا . ويعلق المراقبون في بون أهميـــة خاصة على هذه المساعدات في العام المقبل باعتبار مجموع قيمة المساعدات (الإنمائية) الألمانية لإسرائيل ستتجاوز العام المقبل المليارى مارك . وكان المستشار الاتحادي السابق (كونراد أديناور) قد اتفق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بـــن جوريون في ١٩٦٠/٠٣/١٤م في نيويورك على أن تخصص ألمانيا الاتحادية لإسرائيل مساعدات (إنمائيـــة) بقيمـــة مليارى مارك كـ (تعويضات) ..

وقد بلغ مجموع ما تمّ دفعه على هذا الأساس إلى الآن (1.944.800.000) مـــارك ، فيكفـــي دفـــع مبلـــغ (55,2) مليون مارك عام ١٩٧٥م لتجاوز حدود المليارين ، وتحقيق الاتفاق . ورغم ذلك فسوف تستمر حكومة بون في دفع المبلغ المعتاد سنويا . وكانت تدفع مبالغ أكبر منه خلال الستينات الماضية ، إلاّ أنها حددت ذلك فيما بعد بحدود (١٤٠) مليون مارك ، باعتبار أن الحكومة ملزمة باطلاع (اللجنة الخاصة بالشؤون المالية والتابعة للمجلـــس النيابي الاتحادي) على ما تقدمه من قروض ومساعدات تزيد على المائة وخمسين مليون مارك سنوياً لدولـــة معينـــة ، وبالتحديد المذكور أمكن تجنب هذا الإجراء مع إسرائيل .

ويرى المراقبون أن الموافقة المتوقعة في بون تجاه إسرائيل ذات معنى خاص نظراً إلى اعتبارها دليلاً جديداً على صبغ المساعدات الإنمائية الألمانية بالصبغة السياسية أكثر من ذي قبل . ولا يزال يذكر المرء في هذا المجال الموافقة على مـــنح قروض معينة إلى يوغوسلافيا ومصر ، وكذلك القروض إلى تركيا وسواها ، مما لا يتبقى معه مجال كـــبير للحركـــة بالنسبة إلى الدول النامية التي تحتاج حاجة فعلية إلى المساعدات الإنمائية .. وهو الأمر الذي أكد عليه وزيـــر التنميـــة الاتحادي (بار) مؤخراً ، وعلى ضوء التخفيضات التي تقررت في المخططات المالية للمدى المتوسط .

ويرى المراقبون في المساعدات المتوقعة إلى إسرائيل بعد تنفيذ وعد أديناور إلى نهايته مشاكل أخرى من حيث عدم اعتبار إسرائيل بقدرتها الاقتصادية الحالية من دول (العالم الثالث) .. فقد بلغ الدخل الاجتماعي الفردي فيها –استناداً إلى المعلومات الصادرة عن المصرف المالي الدولي– (٢,١٩٠) دولاراً عام ١٩٧١م ، بينما لا يزيد ذلك في اليابـــان وإيطاليا مثلاً –وهما دولتان تمنحان القروض لسواهما– على (٢,١٣٠) و(١,٨٦٠) دولاراً سنويا .

وتفكر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ سنوات في حذف بعض الدول من قائمة البلدان الناميـــة ، مثـــل أسبانيا واليونان والمكسيك والأرجنتين .. بهدف تركيز المساعدات على البلدان المستحقة لها أكثر من سواها ، هـــذا مع أن الدخل الفردي في البلدان المذكورة أقل منه في إسرائيل إلى حدٍّ كبير .